

## دي ميستورا:

## ميسّر دولي غير نزيه

### حُميدى العبدالله

ربما التزامات الحكومة السورية تفرض عليها اعتماد لغة دبلوماسية عند تقييم حقيقة دور مبعوث الأمم المتحدة لسورية ستيفان دي ميستورا، وهو ما عكسته تطبيقات وزير الخارجية السوري وليد المعلم على ما آلت إليه لقاءات المبعوث الأممي مع الوفود المعنية بالأزمة السورية.

لكن في الواقع، أنّ المبعوث الأممي يعرّ عن انحياز واضح إلى جانب المعسكر الذي شُنّ الحرب على سورية، وهو لا يترك فرصة أو مناسبة إلا ويغتنمها لترميز مواقف تدين الدولة السورية وحلفائها وتلتمس الأعدار للجماعات الإرهابية والدول المساندة لها.

لم يلتزم دي ميستورا بروحية تمثيله للأمم المتحدة وللدور المنوط به كميسّر للمفاوضات بين السوريين أنفسهم للوصول إلى تسوية تنهي الأزمة السورية، وكان دائما أقرب إلى وجهة نظر القوى المنخرطة في الحرب الإرهابية على سورية.
جرى الإفصاح عن ذلك في التقييم الذي قدّمه إلى مجلس الأمن وزعم فيه أنّ التصعيد العسكري هو الذي أدّى إلى فشل جولة «جنيف 3»، ويقصد بذلك قيام الجيش بقت الحصار عن مدينتي نبل والزهراء، حيث كان أكثر من 70 ألف مواطن سوري محاصرين في هاتين المدينتين، وفي طريقة تعامله مع تشكيلات المعارضة، حاول جاهداً أن يختزل المعارضة بجماعة الرياض وتجاهل بقية الأطراف الأخرى.

من البديهي الاستنتاج أنّ هذا الانحياز هو الذي أدّى إلى فشل المبعوثين السابقين، كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي.
لا شك أنّ المسؤولية عن هذا الفشل لا يتحمّل مسؤوليتها هؤلاء الموظفين وحدهم، بل السياسات التي ترسمها الأمم المتحدة، إذ من المعروف أنه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، هيمنت الولايات المتحدة على مؤسسات الأمم المتحدة، وحولتها إلى استقطاب لمؤسساتها الوطنية، بمعنى أنّ مؤسسات الأمم المتحدة، من الأمانة العامة، إلى المنظمات الفرعية، وانتهاءً بالمبعوثين الخاصين للأمم العام للأمم المتحدة، ومنهم دي ميستورا، وقبله الأخضر الإبراهيمي، وقبل ذلك كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، قامت الولايات المتحدة بتسميتهم كمبعوثين للأمم المتحدة، وجرى اختيار هؤلاء دون غيرهم لأنهم يعثرون عن السياسة الأمريكية ويعملون في خدمة الاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي طالما أنّ الولايات المتحدة ترغب في تحقيق شيء عبر هؤلاء فإنهم لا يبدون لها طلباً، ولأنّ سياسة الولايات المتحدة ليست سياسة بناءة في سورية، لذلك فشل كل المبعوثين الأمميين ووصلوا إلى طريق مسدود.

## انتهى زمن الإنكار

– منذ بدأت الحملة العسكرية السورية بساندة روسيا ومشاركة الحلفاء في شمال وجنوب سورية والتلاعب التركي السعودي على الوقائع والحقائق يتمسك بالإنكار.

– حاولت أنقرة والرياض زجّ تنظييمات إرهابية في تكوين الوفد المعارض وحرمان قوى معارضة من المشاركة للعبث بالوقت رهانا على الصمود حتى الانتخابات الأمريكية والرهان على مجيء الجمهوريين وتغيير السياسات.
– سعت أنقرة والرياض إلى جعل القرار الأممي مدخلاً لوقف النار يمنح فرصة تسليح أفضل للجماعات المسلحة، خصوصا باسلةحة مضادة للطائرات وفتادي تصنيف التنظييمات الإرهابية لضمان شمول وقف النار كل الجبهات.
– راهنت أنقرة والرياض على تثبيت سقف مفتوح للتفاوض بإفراغ القرار الأممي 2254 من مضمونه بداعي أنّ القرار يقول بحوار سوري سوري دون تدخل خارجي، وهذا يلغي الشروط الخارجية الخاصة بالرتاسة، لكنه لا يلغي حق المعارضة في طرح ما تراه مناسبا سنكتف سياسي.
– الرّد السوري هو قولوا ما سنمّنه وابعنوا ما شدّمه، فقبل تصحيح وضع الوفد المعارض لاقتاوض، وقبل تصنيف الإرهاب لاوقف للنار، والوقت للميدان حتى تتحدّث الوقائع، وما هي تتحدّث... وزمن الإنكار يقرب من النهاية والجيش يقارب النصر.

التعليق السياسي

## أطفائنا ... أحلام بحجم وطن

### شقيقة منصور

أطفال بعمر الزهور يعيشون واقعا، أصبح عمالاً أساسيا في تحديد اهتماماتهم التي هي في الأصل تقتصر على اللعب واللعب، فتحولوا بشكل مبكر إلى أطفال يمكنون وعيا وقادرين على اتخاذ القرار والموقف الواضح، في ما يخص فضيلتهم من خلال متابعتهم الذاتية لمجريات الأمور والتطورات السياسية التي تدور حولهم.
أوّ الحديث بشكل خاص عن طفليّ أمير وأحمد اللذين لم يتجاوزا التسع سنوات، وما يدور في تفكيرهما، فمنذ اندلاع انتفاضة القدس لمست تغيرا واضحا على تفكيرهم، وانعكس ذلك من خلال التعبير عن نفسيهما، فقتلوت اهتمامتهما واصبحتا يتمتعان بجرءه عالية.
(زيد ان أحزاب إسرائيل كيفة بالمعلم)
كلمات ردها ابني الكبير أمير، ودار نقاش بيننا أكد فيه أنه يؤد ان يتخذ سلاح العلم لبناء الوطن، أما الكوفية فقد أصبحت ملامزة لربني الصغير احمد بشكل لافت، في كل صباح يقوم بارتدائها ذاهبا إلى مدرسته، و فوجئت انه يقوم بتطهئ مسيرة في استراحة الصباح مع أصدقائه يردون التحاتفات الوطنية.

مشاهد تكرر تب على ضيق الضميمة أطفال فلسطين الذين تعرّضوا لإشبع الاعتداءات التي هزت ضمير العالم بأسره، فهي طفلة بان تكون العامل الاساسي في خلق حالة الوعي لدى الأطفال الفلسطينيين وتطوّرها.

كنت اعتقد أنّ مشاهدة الأطفال للجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، والإنهاتكال الوعائية التي تتعرضون لها سوف تشكل حملاً نقيلا علينا وعلى أطفائنا، فهم كوايف العالَم لا تتقبّل براءتهم هذه الشامد، وقلوبهم وفدنتهم تتجه بحكمة التكوين النفسي والفيزيولوجي لهم نحو الهذوء والبطحا عن السجن، والإبتعاد عن كل ما يعكر صفو حياتهم الغضة. لكن عندما يكون الاحتلال واقعا ملموسا ومعاشا بشكل دائم في البيت والمدرسة... في الشارع والحَي، على الحواجز، في القفص والحكايات ونشرات الأخبار، فيتحوّل هذا الخوف إلى شعور معاكس تماما، مفجّرا طاقة استثنائية سرعان ما تآخذ شكل الموقف السلوكي على سبيل الخلاص من مصدر هذا الخوف وهذا الإحساس بعدم الأمان على وجوده، وكذلك من مستقبله الأنّبي، فنراه يختار التحدي وتحمل المسؤولية على أنّ يكون مجرد ضحية تنتظر مصيرها.

فالواقع المر الذي قرصه الاحتلال ولا يزال قد كسر حاجز الخوف لديهم رغم تعرّضهم لمختلف أشكال المعاناة واصعبها، ورغم ممارسة أشكال الحرب النفسية والاعتداءات المنكّرة عليهم، وصولا إلى الحرمان من كل أسباب العيش الكريم، الأمر الذي عزز ويشكل ملحوظ وبارز قيم الشجاعة الحقيقية والثقة بالنفس، كما أضاف وعيا يمكّنهم أن يكونوا رجال المستقبل بجدارة.

عندما احرقّ في عيون أطفائي، أشاهد فيها جيلاً مقهوراً، والمخ أيضا شعباً مصمّما على الإرتزاع حقه في الحياة، رغم شفافية الضوء في ضحاكتهم وبراءة الأمل في عيونهم. ولكني مثل أيّ أمّ، تحاول ان تُبعد الريح في المساء عن أبنائها وتجنب أشعة الشمس الحارقة عن وجوههم كل صباح، وتبتهل ليلاً ونهاراً أن ينعوموا في أحضان وطنهم بكل أمان، وأن تكون أحلامهم مليئة بالجفر والنجاح وأمل بمستقبل أفضل يليق بشعب ضحى بالغالي والنفس من أجل وطنه وأرضه ليعيش الحياة التي يستحقها.

أطفائنا مستقبلينا ومصباح يضيء طريقنا نحو الحرية والاستقلال، بالرغم من الحصار والفقر والانتفاضات المتتالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فلم تعد الطفولة في فلسطين تعني اللهو واللعب ومتعة الحياة، هم أطفال وتكلم أدركوا معنى أنّ يكون للإنسان هدف.

على العالم أن يدرك أنّ في فلسطين طفولة تعيش ظروفا قاسية سببها

الإحتلال وسياساته العدوانية، فمتي يستحتمل المجتمع الدولي مسؤولياته؟

ومتي ستوقف سياسة الكليل بمكياي؟؟

## البناء

## المبادرة الفرنسية

## بين مواقف المعينين وبيع الأوهام

### رامن مصطفى

السلطة في ضبط الأوضاع، وإفशल 200 عملية فدائية واعتقال مائة فلسطيني كانوا يتنون تنفيذ عمليات ضدّ الاحتلال ومستوطنيه، والتمسك بالتنسيق الأمني، إلا دالة على حجج الاطمئنان الأميركي من أداء السلطة وأجهزتها، وعليه فإنّ الإدارة الأميركيّة ليست في عجلة من أمرها وهي غارقة في ملفات أعقد وأخطر.

ويضاً نتنجياهو لا يبدي حماسة اتجاه المبادرة الفرنسية وإنّ هو يوارب في الحديث عن المبادرة، وفي الأصل يرفضها منذ أنّ طرح في العام 2015، ومردّ ذلك أنّ نتنجياهو يملع أنّ لاراعي لملف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية سوى الإدارة الأميركية وهي تحتكر حصريّة ذلك، على الرغم من مازق حكومة نتنجياهو بسبب الانتفاضة وتصاعد أعمال المقاومة، إلا أنه غير مستعجل لاستئناف أعماله المفاوضات وهو في الأصل لا يريدھا، وإنّ وافق عليها سابقا فهي لنقلبع الوقت وتلمتع صورته في ظلّ تنامي المقاطعة لـ«إسرائيل»، واتساع رقعتها.
ولكن على عكس الصحافة العبرية التي لم تفتض المفاوضات إلى حلول، والمقرّر لها ساقا زمينا منذ 18 شهرا.

والسؤال اليوم، لماذا أعيد طرح المبادرة الفرنسية في هذا التوقيت، خصوصا أنّ العالم بدوله النافذة مثلشغل تبحث ليداج اليوم التي على درجة من الأهمية أكثر من التسوية السياسية على الجانب الفلسطيني ـ «الإسرائيلي».
صحيح أنّ هناك تراجعا ملحوظا في الاهتمام الدولي والإقليمي بالفلسطينية، ولكن ليس إلى درجة تركها من دون ضابط لها يمسك بها حتى لا تنقلت إلى مكان غير محسوب من شأنه أن يطغى أو يؤثر بشكل مباشر على مسار الأحداث في المنطقة، بمعنى أنّ يُعيد تسليح الأضواء نحو فلسطين وعناوينها من موقع أنّ القضية الاستراتيجية للامّة الغارقة دولها في أتون حروبها المدفّرة.

فعودة الحرارة المنخفضة للحديث مجدداً عن إيجاد الحلول للتسوية المتوقّفة بين السلطة وحكومة نتنجياهو مردھا الخوف مما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتفاضة أخذت في الاتساع التدريجي، لذلك أعادت فرنسا طرح مبادرتها، وكلّ الأطراف المعنية حساباتها التي تنطلق من خلفها لصالحها.
فترانسب الفرنسي فرانسوا هولاند، ومن موقعه كصاحب المبادرة، يسعى إلى إنهاء رئاسته بإنجاز هامّ بوزن الموضوع الفلسطيني، علّه يتساوى مع الرئيس الأميركي أوباما الذي حقق منجزين تاريخيين لأول تملّ في عودة العلاقة مع كويا، والثاني التول بترقب الإتفاق النووي بين دول ال5 + 1 وإيران. ولكن الخطوة الفرنسية لم تات لأنّ الإرادة السياسية الرسمية أصبحت طوع بئان الرئيس هولاند وأركان حكمه، بل برضى وقبول أميركي في انشغال الأخير بملفات أكبر وذات حساسية عالية، وهذا لا يعني في مطلق الأحوال أنّ الإسرائيليّ قد وضعوا الملف الفلسطيني – «الإسرائيلي» في عبءه للفرنيين، والمسألة لا تتعدّى مشائعة وتحريك لمياع المفاوضات الرائدة، وما يعطي المبادرة الفرنسية هذا الأهتمام والحيث عنّھا هو مستجد الانتفاضة التي فاجأت الجميع.

وهنا في الحسابات الأمريكية في الموضوع أخذھا علما بالتحرك الفرنسي تعلم على الجوكها، أنها لا تتعدّى مسألة تقطيع الوقت، أنّ لم يكن قد مودورها دفع السلطة الفلسطينية إلى وقف الانتفاضة، أو إبقائها في دائرة محدودة دون توسعھا.

وما تصرّحات اللواء ماجد فرج، وتاكيادات رئيس السلطة عما بذلته ويتبدّله أجهزة أمن السوريبعدا ما تحسبت استخدامها وتوظيفها لكان الحال الفلسطيني أفضل بكثير.
وهذه الخيارات لا زال في المستطاع سلووكها، ولكن عود على بدء، السلطة ورئيسها، هم من يغلقون تلك الخيارات بوعيهم وأتدهم وعن سابق تصمم، وهي بذلك تبع الوهم للشعب الفلسطيني، كما باعت الحكومة الفرنسية الوهم للسلطة ورئيسها، وهنا الحق ليس في الفرنسيين، بل الحق على من يسرع الخطى بتجانح الأوهام وسراها.

### د. سلوى خليل الأمين\*

ليس من العدل والإنصاف حقماً، أنّ يصغى المسؤول إلى مطالب الناس؛ ألم يدرك المسؤول لتاريخه أنّ الاستماع إلى الراي المستباعدة لمن يده أطول في الغرف من خزينة الدولة وحقوق المرمعية الإجراء؟ ثمّ ليس من الصواب أنّ يعمد المسؤول، الذي مُنح وكالة عامة عن الشعب، أن يعترف بالخطأ حين حدوثه وأن يصوّب المسار بالتتي هو أحسن؟ فالعواطن في لبنان بات في الدرك الأسفل من الفقر والحاجة، عدا فئة قليلة محظية بقرعيا من ذوي السلطة، تنعم بخيرات الوطن المستباعدة لمن يده أطول في الغرف من خزينة الدولة وحقوق الناس، الذين تعلقواصواتهم بالمطالعة بما هو حق لهم على المسؤول في دولتهم العلية، حيث لا يجوز تجاهل حقوقهم أو إسقاطها من الأحداث اليومية؛ كيف يجوز تجاهل حقوق الموظف في منعه من الحصول على زيادة راتب تضمن كرامته وكرامة عائلته، مع كل ما قدّمه ويقدمه للدولة العلية من خدمات، أكلت ريعان الشباب، حتى إذا ما بلغ من العمر عنياً، تقاعد عن راتب لا يكفيّه لمن طباية ودواء مع قوة ارتفاع مؤشر الغلاء المستشري دون رقابة، ولا من يراقبون، فضلا عن ضعف الليرة اللبنانية التي باتت هزيلة القيمة، لا تخفي من جوع!

لقد نزل المعلومون بالألأف إلى الشوارع، كذلك أساتذة الجامعات، والموظفون في الإدارات الرسمية، والعمالون في مؤسسة الكهرياء، وهما نحن نشهد اليوم اعتكاف رجال الإطفاء في تادية مهامهم الوظيفية بسبب الفقر الواقع عليهم ظلما وعدوانا، والمشروط في مجلس الوزراء بزيادة تعرفة البيزنز، التي هي من حق اللبناني الذي يدفع خدمة الدين العام الذي ابتلى به جورا وفسرا، وما زال البعض من المسؤولين يعلي الصوت صارخاً بزيادة الضرائب من دون جوع!...

ترى لماذا لم يعترض البعض في هذه الحكومة على الزيادة التي يبشرونها بإقراها في الجلسة المقبلة، اليسوا هم أولى بدفع هذه الزيادات من أموالهم التي نهبوها من خزينة الدولة وكندسوها في خزائنتهم فروات لولد الولد؟ ثمّ ألا يعلمون أنّ كل لبناني يعرف تفاصيل حركتها وتجميعها؟ فما رأيكم يا سادة الوطن بأن يتبرز كل منكم بجزء من ماله ويسامح الدولة براتبه، كي يصار إلى تأمين سلسلة الربت والرواتب، وكذلك حقوق رجال الإطفاء المحقّين في مطالبهم الإنسانية.

هنا يطرح السؤال أين العدالة؟ بل أين الحرية والديمقراطية حين الدولة أصبحت مجموعة مزارع؟ لكل فريق مزعرته القائمة على تشليل الناس حقوقهم التي كفلها الدستور، وطمس أقدارهم الإبداعية وتطلعاتهم المستقبلية، حيث كل ما يهّم المسؤول هو إغلاق أنثبه عن سماع حالات الاعتراض الشعبية، وأهمّھا أيضاً قضية الغنايات وما يتبعها من مباحثات باتت تجارة رابحة، علماً أنّ ما يقوم به الناس من اعتراضات وما يجارون به من أقوال هو الحق يعينها... الذي يجب أنّ يتخّ الاعتراف به، كي يبقى المسؤول مسؤولاً وطنياً!

هنا لا بد من ذكر المسؤول بقرأة التاريخ، والعودة إلى جوهر الديانات السماوية وتحيي الميؤدية أو العلمانية المتقدّمة، حين قيمها ومضامينها تقوم على أسس العدالة وقيم الخير والرحمة التي توجب تدبير أمور العباد.

لذا سأبدأ بما خاطب به بوذا الظالمين ق.م. قائلا: ... فيا من تقترفون الظالم، انتهبوا إلى أنفسكم، وانظروا الأشياء بأعينها لا بظواهرها، ولا تستسلموا إلى عبودية الذات، ففقعوا في شرّ أعمالكم، واعلموا أنّكم لا تتجنون من العلقم عنياً».

وياء في التوراة العهد القديم، مزمر 33: 5،4: «كلام الرب مستقيم وكلّ إفعاله حق، يحب العدل والإنصاف ومن رحمته تمتلئ الأرض،» طبعاً عمد دحاحامات بني صهيون إلى تغيير النص لصالح أهدافهم الشيطانية.

بعدها آتت المسيحية لتقول: «... على أنّ كل الأحكام يجب أنّ تتخذ بعدالة وعلى الإنسان أن يكون منطبقاً لكي لا يسقط في أحكام الشرّ»، وقد جاء في الإنجيل العهد الجديد: «أيها السادة عاملوا عبيدكم

بالعدل والمساواة عاملين أنّ لكم أنتم أيضاً سيّداً في السماء»؛ أما الإسلا فعُدّ العدالة ركناً أساسيا من أركانه العبادية، لهذا أكد القرآن الكريم على إقامة العدل بين بني البشر أجمعين مركزاً على الهدى والقسط، والميزان، وأن لا إكراه في الدين، وجادلهم بالتالي هي أحسن، إلى أن هائلنا من فرائض محكمة تُوجت في سورة النحل



الجيش السوري أسقط كل الرهانات والأوهام... وفقاعات «الغزو» للاستهلاك الإعلامي

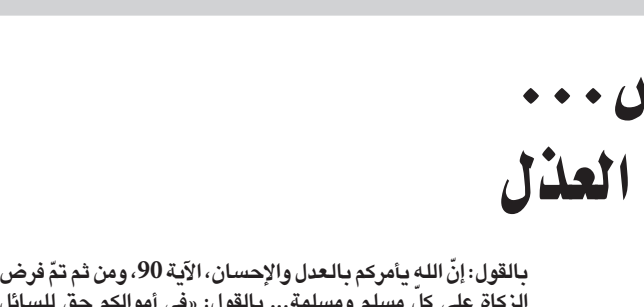
مثل هكذا مغامرة أصلاً لسببين الأول أنّ تفاهماً أميركياً روسياً قد جرى في نهاية العام 2013 على أمر مشابه بروس،بعده الفتر11 ارب8 كتنجيجة لتثبيت الإتفاق الأميركي الروسي، وأول بؤوده «سلامة أراضي الجمهورية العربية السورية»، وثاني الأسباب هو العامل الزمئي الضاغظ على إدارة أوباما والتي من المستحيل أن تتخوض حرباً ضررسا كهذه مجبولة النتائج في فترة زمنية لا تتعدّى 10 اشهر من دون نتائج استراتيججية واضحة،ناهيك عن إمكانية تدبير طرق إمداد الطاقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا و حتى عرق «إسرائيل» إلى لحظات مصيرية وجوبدية...

في الخلاصة... الأمر مستبعد جملة وتفصيلاً، ولكن التشديد مستمرّ خصوصاً المحور الليبي، والسعودي، لأنّ الهدف ليس الميدان السوري، بل ميدان آخر قد يعوّض الفشل والهزيمة لذلك المحور – حسب اعتقاد المؤلف –. وهنا نعود إلى الأسباب الحقيقية لإجهاض الرياضة عبر وفد الهيئة العليا للمعارضة المنبثق عن مؤتمر الرياض لمحادثات«جنيف3»، فالاصل هو خلق انزعاج وامتعاض سعودي من شكل التسوية التي انبثق عنها القرار 2254، والكلام الروسي عن اتفاق أميركي ـ روسي «حكومة وحدة وطنية» وانتخابات ديمقراطية يشارك فيها الجميع والصناديق هي الفصل، الأمر الذي يعني خسارة سعودية تركية في الميدانين العسكري والسياسي في آن واحد، وانتصار تاريخي لمحور سورية طهران موسكو، لأنّ تقرير إجهاض المعارضة وسارده للحل وفق مخرجات القرار 2254، والبحث عن تسوية أخرى تتجاوز ما اتفق عليه في فيينا، وعين المحور السعودي التركي على اجتماع المجموعة الدولية في ميونيخ المقرّر

## ارحموا من في الأرض...

## قبل أن يسبق السيف العذل

السنة السابعة / الثلاثاء / 9 شباط 2016 / العدد 2001 Seventh year / Tuesday / 9 February 2016 / Issue No. 2001



### القول: إن الله يامرکم بالعدل والإحسان، الآية 90، ومن ثم تمّ فرض الزكاة على كل مسلم ومسلمة... بالقول: «في أموالكم حق للسائل والمحروم».

اضيف إلى ذلك تاتي آراء الكتاب والفلاسفة والمفكرين السياسيين العلمائين الذين أثروا الحياة بفأقرهم التنويرية التي تندخض الباطل وتنصر الحق المقرون بالعدالة الاجتماعية والمساواة حسب قول الفارابي: «العدل أولا يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم».

كذلك فإنّ ابن خلدون حدّد طرق العيش بين البشر بالقول: الإنسان لا تستقيم أحواله إلا بالعيش مع غيره من بني جنسه، وأنّ الأئثار الوطني الحر، هذا التقارب المغيث بعشر سنوات يصحّح الأوضاع ويقيم العدل يبقى قائماً».

أما نطون سعاده فيقول: «... كل نظام يحتاج إلى الأخلاق بل أنّ الأخلاق هي في صميم كل نظام يمكن أن يكتف بها إلى يقي»، إضافة إلى ما قاله غيره من مؤسسي الأحزاب التقدمية العلمانية كالبعث وحركة القوميين العرب وغيرهم، حين أصروا في مبادئهم التنظيمية على أنّ قيمة المواطن تقدر بعد محنه الفرض المتكافئة. يعاقب عليه المواطن، لما كانت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والأفكار التقدمية لها هذا الكمّ من الاتباع والمريدين، الذين يبدون مبدأ الخير ومبدأ العدالة اللذين تنبئ عليهما القيمة السياسية، التي هي بالنتيجة قيمة أخلاقية لها تأثيراتها على المحازيين والانتصار، كما أحدثت ورقة التفاهم، بين حزب الله والثار الوطني الحر، هذا التقارب السياسي المغيث بعشر سنوات صلّية المسار، بنيت على الأخلاق والوجدان المعقّى من الشواذب والخلافت السطحية بين الفريقين.

لكن لو استطاع هذا التفاهم أن يعكس مفهومه للدولة العادلة على مواطني هذا الوطن الغارق بالفساد والإفساد؟ هنا لا بد من التذكير بما قاله جون رولز أساتذ الفلسفة في جامعة هارفرد الأميركية في كتابه «نظرية العدالة» الصادر في العام 1972 الذي جاء فيه: ... إنّ الأخير من الممكن أن يكون قيمة سياسية، لأنّ القيمة السياسية هي قيمة دينية وأخلاقية أيضا لها تأثيرات هائلة في الفلسفة السياسية».

لبناء المطالب الإهتمام أكثر وأكثر بمصالح الناس الذين هم مصرر السلطات والأمن والأمان.

ما يؤسف له أنه في لبنان يحدث العكس، يستغيبون الشعب، ويمهلون أهل القرية، والفقافة، ويفرّبون منهم القادر على تقديم فرض الطاعة طمعا في جاه أو مال، دون الأخذ بعين الاعتبار المبدأ الأسمى لصالح الوطن الذي يكمن في نشر مبدأ العدالة بين الناس، التي يبرعها الدستور، التي يرضى على أنّ الشعب مصدر السلطات، وأن تطبيق القانون أمر لا يجوز تجاوزه أو التلاعب بمضامينه مهما كانت الأسباب.

في النهاية لا بدّ من التذكير بأنّ لبنان ينوء بأطباع مسؤولين طمسوا ثرواته النفطية، وأفرغوا كرسي رئاسة الجمهورية بسبب خوفهم من الرئيس القوي المؤمن بالإصلاح والتغيير، حيث المفل يقول: «من بجنه سلة تنكزه»، لهذا يبقى الشعب اللبناني برمّته، ضاحاً بالقرق واللامبالاة، التي يدرك جيدا المسؤول في السلطة أنّها ستكون قصاصا قاسيا لهم في الإنتخابات المقبلة لا محالة. لهذا فإنّ الشاطر من يراجع حساباته ومن يرجع عن إلى كتب التاريخ يستفي منها الإليام الموجب لكيفية إدارة الأزمات، وليس أدل على ذلك من موقف الخليفة عمر بن الخطاب حين حاججته امرأة في أمر أصدره واعترضت عليه، حينها الغي قراره... قائلا: «أصابت امرأة وأخطأ عمر».

لهذا نأمل أن يقرأ جيدا من في يدهم الحلّ والربط بعض ما لخصته لهم من إهتات الكتب التاريخية، عليهم بعبودن عن كيدياتهم لينتخبوا رئيسا لولا يشاركونه الإصلاح والتغيير، حتى يتنّ استقرار الوطن والمواطن على حدّ سواء، وحتى يتعاون الجميع في استخراج ثرواتها النفطية التي سبعل لبنان في غنى عن الأموال المستوردة، ساعدتّ بضعة القوم لبعض المراهين على الخارج... أيضا: ما التفق أنّ يرضى الآخرون ولا يرضى أهلك وناسك الذين هم اللبائون جميعهم، فرحموا من في الأرض اللبائنية، قبل أن يسبق السيف العذل، وتأتي التغييرات التي بدات بتأشيرها بالظهور، امتدادا من إيران حتى فرنسا وأميركا وهلمّ جرا...

✽ رئيسة ديوان أهل القلم

عقده في 11 شباط الحالي، لمحاولة الحصول على مكاسب سياسية وميدانية تعوّض ذلك المحور خسائره الميدانية والسياسية لصالح الدولة السورية.

هنا نضع التحشيد العسكري والحكى الإعلامية والتصعيد الدبلوماسي التركي السعودي في ثلاث خانات تسعى السعودية وتركيا إلى شغل ادها، الخاتة الأولى خاتة الضغط على المجموعة الدولية لإعادة إنتاج شكل التسوية المتفق عليها في فيينا، وتكريسها لاحقا بقرار أممي على شاكلة القرار 2254، تحت ضغط التهريب العسكري واحتمال العمل العسكري ضدّ سورية، ما يعني فتح أبواب المواجهة الإقليمية والدولية على مصراعها، ولكن، في الأمر تبسيط سعودي تركي لحقيقة الموقف، فتفاهات فيينا ومخرجاتها هي في الأصل اتفاق روسي أميركي مركزس ببقاء بوتين ـ كيري في 15/ 12/ 2015، ولقاء زيورج بيلن كيري – لافروف في 20/ 1/ 2016، على سلة حلول متكاملة على قضايا إقليمية أوضحها أوكرانيا الدرر الصاروخية، وما المستبعد أنّ ياتي اجتماع ميونيخ في سياق منفضّل عن يتوهمّه السعودي والتركي عن مسار فيينا (2،1)، بل على العكس من ذلك حيث سعيد الاجتماع لإنتاج القرار 2254 متجاوزا حالة الارتباك الحاصل في بؤوده، خصوصا في مسألة تمثيل الوفود المعارضة ومسألة التمثيل الكردي السوري في الوفود، عن إمكانية تحريل مسألة البت في الفصائل المسلحة بين إرهابي وغير إرهابي إلى استحقاقات مقبلة، وخصوصا الفصائل المحسوبة على المحور التركي السوري.

أما الخاتة الثانية فهي أبعد من ذلك سياسياً وميدانياً السياسية الأولى، فهذا الزخم العسكري الذي تقدّمه السعودية قد يكون رسالة سعودية إلى إدارة أوباما لجعلها راس حربة أميركية في الشرق الأوسط، فقط، بل ستنشئ على ليبيا بدلا عن مصر وقوتها الإفريقية، بذات السبب أنّ محاربة «داعش».

الخاتة الثالثة، وهي الأضعف، فقد تلجا السعودية إلى مفاوضة إيران على اليمن والبحرين مقابل نزع فتيل التوتر في سورية، وهو أمر مستبعد لأنّ العين الإيرانية على تركيا وليست السعودية وترافق بصمت مجريات الأحداث في الشرق الأوسط...

ختاماً، مؤتمر ميونيخ في 11 شباط الحالي باجتماعه حول الأزمة السورية أولا، ومؤتمر ميونيخ الدولي للامن MSC ثانيا، حدث مفصلي في مسار العلاقات الأزموية ليس في الشرق الأوسط، فقط، بل على المستوى الدولي، ومفاوضات السابقة على انعقادها وأفتائها ستحمل مستويين أحدهما إقليمي جزئي كالأزمة السورية والثاني جيوبوليتكي دولي ضمنا مستقبلي التواجد العسكري الروسي شرق المتوسط، والأمر الثاني هو شرط إجهاض شكل التسوية في سورية... ومفصلة مؤتمر ميونيخ هذه هي وراء سعاد الإعلام الخليجي لغزو سورية وفتح بؤورة الزيادة العسكرية ضدها، ولكن الثابت أنّ ما خسرد محور العدوان على سورية في الميدان لن يحصل عليه في السياسة مهما ارتفعت أسهم بؤورة الزيادات العسكرية لديهم...